

وانما هي الحفظة من التقليل ولا يجوز ان يكون اللفظ بان الفعل
 كما لا يدخل الحافض عليها وانما هي ان المصدرية والحق
 ذكرت ان وصفها لان المتأخر عن مقدمها لا يمكن ان
 ان يكون باي مكانا ولا يجوز قلت له ان الفعل لان الجملة
 المتقدمة عليها فيها حرف والعقل واما قول بعض العلماء
 وهو تسليم المأني في قوله تعالى قلت له انما امرتني
 ان اعبد الله ربي وربكم فاعلم اني ان الداخلة على العبد
 مفردة فعليه الشك لان لا يخرج ان يكون مفردة لا امرتني
 اولها قلت قال المخرشي وكم لا وجه له لانه ان جعل
 على ما مضى لا امرتني دون قلت مضى من قبل الحفظ
 الا ترى دون انه لا يصح ان يكون اعبد الله ربي وربكم
 مقولا لله تعالى وذلك لان امرتني مقول قلت وهو
 مستحيل فيتم السمع فلو قد بالعبادة الواضحة على الله
 ربي وربكم لم يستقم لان الترخ لا يقول اعبدوا الله
 ربي وربكم او حمل على انما هي ان مضى لقلت دون
 امرت حرف والعقل ما يراه اي تأني التفسير لما تقدم
 من ان شرط الحفظ بفتح السين ان لا يكون فيه

دوف

حرف والعقل لان القول بان يكون بعده الحكم من غير ان
 يتوسط بينهما حرف التفسير انتهى كلاما المخرشي فان
 اول لفظ القول بعده جاز التفسير ولهذا جوزه اي التفسير
 المخرشي ان اول قلت بامر الله والتقديم ما لم تأتم
 الا بامر الله ان اعبدوا الله واستخدموا الحفظ
 وجوز المخرشي ايضا مصدرية اي مصدرية ان قوله
 على ان المصدر والمؤول من ان وصلا وهو واحد
 بيان للماء اي عطف بيان على الماء المحذورة بالباء
 في بيان المصدرية لا بدل من الماء لان المبدل منه
 في حكم السقط وعلى تقدير اسقاط التفسير المبدل منه
 تحلوا الصلابة من عايد على الموصول الذي هو ما وذلك
 لا يجوز وانما هو باطل وكذا المكنون والمصواب العكس
 وهو كون المصدر بدل من الماء من لا عطف عليها
 لان البيان في الجملة احوالها كالمصدر في المشتقات فكذا
 ان الضمان لا تقتضي كذلك لا يعطف البيان نص
 على فكتبت السيد ابن مالك رحمه وعلى هذا فلا
 يتبع الضم يعطف البيان مكان التفسير لا يجوز